كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس-تونس
وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفيّة المتّصلة بها

الصّرف بين التحويل والتصرف

تكريما للأستاذ الطيّب البكّوش

وقائع الملتقى الدوليّ الثالث في اللسانيات

صفاقس 21-22 أكتوبر 2009

إشراف: عبد الحميد عبد الواحد

تونس 2010

كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس– تونس
وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفيّة المتّصلة بها

LSCA
Le Linguistique et les Systèmes Cognitifs Associés

الصّـــــرف
بيـــن التحويل والتحريف

تكريما للأستاذ الطيّب البكّوش

وقائع الملتقى الدوليّ الثالث في اللسانيات

صفاقس 21–22 أكتوبر 2009

إشراف : عبد الحميد عبد الواحد

تونس 2010

المحتوى

مقدمة **5**

المقدمة الخاتمة **13**

سيرة ذاتية **15**

الصيغية وموضوعها **25**
عبد الحميد دباش

الميزان الصرفي بين مصطلح المفهوم ومصطلح الوظيفة **45**
رزيق بوزغاية

جدلية الشكل والدلالة في الصيغمية العربية **69**
نواري سعودي

الأبنية المتّحدة في الأصول والمعنى وقضية أصل الاشتقاق .. **85**
محمد الصحبي البعزاوي

مبادئ التحليل الصرف – صواتي العربي القديم بين الوقائع الصوتية والسياقات الصرفية **103**
مصطفى بوعناني

أبعاد التفاعل الصرف – صواتي في الإنجازات والإدراكات اللغوية العربية: مقاربة لسانية معرفية **125**
هدى بلمكي

الجذور في العربية: دراسة مستقلة القطع **145**
مولدي اليحياوي

الوحدات الصرفية ووظائفها الدلالية في اللغة العربية **159**
صالح سليم الفاخري

الصّيغمية بين شكل البنية ودلالة الشكل **179**
الحبيب النصراوي

أثر علم الصرف في منهج ترتيب المداخل المعجميّة في القواميس العربية 205
محمد الغريبي

الكلمة ونظام الوحدات القياسية 227
مراد بن عياد

ما حظّ الفعل الماضي من البناء؟ 251
عبد الحميد عبد الواحد

"جريان الحدث" في الفعل 265
رضا الطيب الكشو

منزلة الوزن الصّرفيّ بين الوزن العروضي والوزن التصغيري 289
محمّد عبد الجبّار بوشعالة

التقابل اللغوي في تصريف الأسماء والأفعال وما يطرأ عليها من تغيّرات بين العربية والإنجليزية 305
أسماء أحمد
رشيد المومني

برنامج المحلّل الصّرفيّ الآليّ للعربيّة : الصّياغة والإشكاليّات ... 325
صالح الماجري
وبشير الورهاني

كشف وإصلاح أخطاء التّطابق في نصوص عربيّة غير مشكولة . 341
مكرم بوجلبان
شفيق علولو
لمياء هدريش بلغيث

أثر علم الصرف في منهج ترتيب المداخل المعجمية في القواميس العربي

محمد الغريبي(*)

يُعتبر علم الصّرف من أكثر العلوم اللسانيّة تأثيرا في منهج ترتيب المواد المعجميّة في قواميس اللّغة العربيّة منذ الخليل بن أحمد الفراهيديّ إلى حدود العصر الحاضر . ذلك أنّ ترتيب المداخل المعجميّة وفق مخارج الحروف عند الخليل في **كتاب العين**، أو وفق التّرتيب الألفبائيّ حسب الحروف الأوائل عند ابن دريد في **الجمهرة**، لا يعكس التّرتيب الحقيقيّ للمواد في كلا القاموسيّن. فقد اعتمد كلّ منهما – بالإضافة إلى التّرتيب وفق مخارج الحروف– على ترتيب المواد وفق الأبنية الصرفيّة مع اعتماد نظام التقليبات.

وإنّ الاعتماد على علم الصّرف في ترتيب المواد المعجميّة، يرجع إلى طبيعة اللّغة العربيّة باعتبارها لغة اشتقاقيّة، ذلك أنّ الوحدات المعجميّة ترتبط بالجذور، أي بحروف أصول تتولّد عنها، وبالاشتقاق يتمّ توليدها من هذه الجذور، ولذا فقد نظّم الخليل في **كتاب العين** المفردات تبعًا لأصولها فقط، ولم يعتمد الحروف الزوائد.

وعلى هذا الأساس فإننا سنبحث في مظاهر التأثير الصّرفيّ في منهجيّة ترتيب المداخل المعجميّة، وهو تأثير يمكن تبيّنه من خلال بعض الصعوبات التي واجهها مؤلّفو القواميس العربيّة في تحديد الجذور وفي ترتيب الأبنية. ثم في ترتيب المشتقات المُنضوية تحت كلّ مدخل رئيسيّ، وهي صعوبات حملت بعض الباحثين في العصر الحديث على اعتماد منهج جديد من مناهج التّرتيب ويتمثّل في ترتيب المداخل المعجميّة ترتيبا ألفبائيا، تحت الحرف الأول دون تَعْرِيَتِها من الزوائد.

1– إشكاليّة تحديد الجذور في القواميس العربيّة

كان من أهمّ منطلقات التّرتيب في القواميس العربيّة تحديد جذر كلّ كلمة من الكلمات المراد شرحها، ثم ترتيبها حسب المنهج الذي اختاره

---

*) جامعة صفاقس **hamadi_gh@yahoo.fr**

صاحب القاموس. وإنّ في إرجاع الكلمة إلى الجذر الذي تنتمي إليه مزايا متعدّدة وسلبيات أيضا، ذلك أنّ من إيجابيات هذا المنهج أنّ الجذر مدخل إلى عائلة الكلمة فهو يجمع بين عناصرها في مكان واحد يُسهّل الوصول إليه، ومعرفة مقابلاتها اللغويّة، ومعانيها، والعلاقات الصرفيّة والصوتيّة التي تربط بينها، حتى تصل الكلمة إلى بنيتها اللغويّة النهائيّة والسطحيّة. ذلك أنّ الجذر يعبِّر عن البنية العميقة التي يشتغل عليها الصّرف والصوت لتشكيل البينية السطحيّة للكلمة.

على أنّ من سلبيّات إرجاع المداخل الرئيسيّة إلى أصلها بتحديد جذورها، تلك الصعوبات التي يجدها الباحث غير المتمكّن من كيفيّة تحديد الجذر من الكلمة المبحوث عنها، بمعنى إجراء التحليل الصّرفيّ والصوتيّ للكلمة للوقوف على جذرها، هذا بالإضافة إلى أنّ القواميس العربيّة لم تتّفق على تحديد جذور الكلمات، إذ نلاحظ أنّ من الجذور ما نجده في مواقع مختلفة من نفس القاموس، ومن الكلمات ما نجده تحت أكثر من جذر في قواميس مختلفة.

لقد اختلف مؤلّفو القواميس العربيّة حول الجذر اللغويّ لكثير من الكلمات، ممّا ساهم في وضع هذه الكلمات في أكثر من موضع تحت أكثر من جذر لغويّ . وهو ما تسبّب في تضخُّم المادة المعجميّة، بما أنّ هذه الجذور أعيد شرحها بنفس الشّواهد ونفس الدّلالات المسندة إليها.

وقد كان أثر هذه الظاهرة واضحا في القواميس العربيّة التراثيّة، انطلاقا من **كتاب العين** وصولا إلى **تاج العروس** للزَّبيدي، ويمكن أن نُرجع تعدُّد جذور الكلمة الواحدة إلى سببين رئيسيّين، أولها يتّصل بالكلمات التي طرأت عليها جملة من التغيّرات الصوتيّة، أمّا الثاني فهو يرتبط بالكلمات المعرّبة والدخيلة. لذلك فإننا سنحاول رصد هذه الظاهرة بالاعتماد على بعض الكلمات والمشتقات التي وردت في أكثر من موضع سواء في إطار القاموس الواحد أو في إطار أكثر من قاموس.

1-1 أثر الظواهر التعامليّة في الاختلاف حول الجذور في القواميس التراثيّة

علم الصرف هو تحويل الأصل الواحد إلى فروع مختلفة تتولّد عنها معان مقصودة، ولا تحصل تلك المعاني إلا بهذا التغيير. وذلك كتحويل المصدر " قطّع " إلى الفعل الماضي " قطَع"، والمضارع "يقطَع"، والأمر: اقطَعْ"، وغيرها ممّا يُمكن أن نتوصّل إليه من مشتقات. وهو إلى جانب ذلك علم يُبحث فيه عن المفردات من حيث ما يعرض لها من صحّة أو

إعلال أو إبدال وحذف وقلب مكانيّ " فيهتمّ بتغيير الكلمة لغير معنى طارئ ولكن لغرض لفظيّ أو صوتيّ بحت، وهو ما يُعرف بالظواهر الصوتيّة أو التعامليّة التي تطرأ على صيغة الكلمة، من دون أن يكون لذلك التغيير أيّ أثر على المعنى " [1] .

وقد كان لعلم الصرف بقسميه تأثير في منهج ترتيب المداخل المعجميّة في القواميس العربيّة، باعتبار أنّها كانت تعتمد في ترتيبها للمداخل المعجميّة على الجذور التي لم يكن مؤلّفو هذه القواميس متّفقين حولها، كما أنّ مؤلّف نفس القاموس كثيرا ما كان يُورد نفس الكلمة تحت أكثر من جذر.

ولكي نتمكّن من التوصّل إلى نتائج دقيقة فيما يتعلّق بطريقة ترتيب الجذور باعتبارها مداخل معجميّة رئيسيّة في القواميس العربيّة، بحثنا في بعض الكلمات التي طرأت على صيغها جملة من التغييرات، لننظر بذلك في المكان الذي رُتّبت فيه في إطار القاموس الواحد ثم في إطار جملة من القواميس. فلاحظنا أنّ مؤلّفي القواميس العربيّة يُوردون الكلمة الواحدة في أكثر من موضع، وإنّ من أبرز الدلائل على ذلك هو ما نجده في **تاج العروس** الذي يُعتبر من أهمّ المصادر التي يُمكن أن نظفر فيها بهذه الاختلافات بين القواميس العربيّة في ترتيب الجذور. فقد رصد الزبيديّ الخلاف بين أصحاب القواميس حول الجذر اللغوي لكثير من الكلمات، ووضع هذه الكلمات تحت جذور متعدِّدة كما ارتآها أصحاب القواميس من قبله، وإن من أبرز الأسباب التي جعلت مؤلّفي القواميس العربيّة يختلفون في تحديد جذور بعض الكلمات سواء في إطار القاموس الواحد، أو القواميس المختلفة، تلك التغيّرات الصوتيّة والصرفيّة الطارئة على الكلمة ويمكن أن نذكر منها، الحذف الذي ورد في كلمات من قبيل الدم الفم والشفة والسّنَة، والإبدال في كلمات من قبيل الماء وكذلك القلب المكانيّ في جذب وجبذ والوقف الذي تميّز به ابن دريد في **الجمهرة** في أمثلة من قبيل مكّة والبنّة.

أ- الحذف

الحذف هو من الظواهر التعامليّة الوثيقة الصلة بالإعلال، ذلك أنّه " يطّرد أكثر في حرفي العلّة والهمزة... وإذا ورد الحذف في الياء أو الواو فهو حذف إعلاليّ، وإذا ورد في الهمزة فهو من باب التخفيف"[2].

---

1) عبد الواحد (عبد الحميد)، **الكلمة في التراث اللساني العربي**، ص 160

2) عبد الواحد (عبد الحميد)، المرجع نفسه، ص 177.

ويُمكننا التمييز بين نوعين من أنواع الحذف، وتتمثل في الكلمات التي حذف منها حرف علّة دون تعويضه بحرف آخر وذلك من قبيل فم ودم، أمّا النوع الثاني فهو الكلمات التي حذف منها حرف العلة مع تعويضه بحرف آخر وذلك من قبيل سنة وشفة.

وقد كان عدم الاتفاق حول أصل الحرف المحذوف، وأصل الحرف الذي جاء عوضًا عن المحذوف وموضع كلٌّ من المحذوف والمعوَّض من الأسباب التي ساهمت في وضع كثير من هذه الكلمات تحت أكثر من جذر لغويّ في القواميس العربيّة. وذلك من قبيل كلمة "دَمٌ" التي لاحظنا وجود اختلاف في إثباتها بين **الصحاح** من ناحية و**التهذيب** و**كتاب العين** من ناحية ثانية، فقد أثبتها كلّ من الخليل والأزهريّ تحت مادّة دمي، وعلّلا ذلك بأن "أصله دَمَيٌ لأنك تقول دَمِيَتْ يدُه "، أمّا الجوهريّ فقد أثبت كلمة دم تحت الجذر اللغوي (د م و)، وعلل ذلك بأن أصلها دمو إذ يقول "الدَمُ أصله دَمَوٌ بالتحريك، وإنما قالوا دَميَ يَدْمى لحال الكسرة التي قبل الياء".

على أنّ مؤلّفي هذه القواميس لم يكتفوا بإثبات الكلمة في مكان واحد في القاموس بل إنهم أثبتوا هذه الكلمات في أكثر من موضع وتحت أكثر من جذر، فإذا نظرنا في **كتاب العين** فإنّنا سنلاحظ أنه وضع كلمة "سنَة " تحت الجذرين (س ن) و(س ن ه)، أما "شفة" فهي بدورها ظهرت في المادتين (ش ف هـ) و(ش ف و)، وإنّ الاختلاف في مكان ورود هذه الكلمة لا يعني اختلافا في تفسير الكلمة بالنسبة إلى الخليل أو تناقضا في طرحه للمسألة، ذلك أنّ التفسير الوحيد الذي يمكن أن نظفر به بالنسبة إلى أصل كلمة " سنَة " قد ورد تحت المادة (سنه) إذ يقول "سنه: السّنة: نقصانُها حذف الهاء وتَصغيرُها: سُنَيْهةٌ والمُسانهةُ: المُعاملةُ سنةً بسنة وثلاث سنوات، وقال الله عزّ وجلّ: "لم يَتَسَنَّهْ" ومن جعل حذفَ السَّنةِ واواً قرأ: "لم يَتَسَنَّ"، ومنه: سانَيْته مُساناةً، وإثبات الهاء أصوب " أما في (سن) فإننا نجد " السَّنَةُ: العامُ القَحْط " ذلك أنّ الخليل اكتفى بتفسير أصل هذه الكلمة تحت الجذر اللغويّ (س، ن، هـ) وهو ما يدلّ على وعيه بما طرأ على الكلمة من تغيّرات، أما بالنسبة إلى كلمة الشّفة فإن الخليل أراد من خلال إيرادها تحت مادتين لغويّتين مختلفتين إبراز الاختلاف في تفسير أصل الحرف المحذوف إن كان الواو أو الهاء، لذلك فإننا نلاحظ أنه يذكر التفسير التالي في شرحه للمادة المعجميّة (شفو) ويتمثل في " والشّفَة نقصانها واو، تقول: شفةٌ وثلاثُ شفواتٍ، إذا أردت الهاء، قلت: شفاه. والمشافهة: مُفاعلة منه " أما في مادة (شفه) فقد أورد " الشَّفَةُ، حُذِفَتْ منها الهاء، وتصغيرُها: شُفَيْهة، والجميعُ: الشِّفاه، وإذا ثلّثوا قالوا: شَفَهات وشفوات، الهاءُ أقيس، والواو أعمّ، لأنّهم شبّهوها بالسنوات، ونقصانها حذفُ هائها" .

وعلى هذا الأساس فإنّ الخليل بوضعه للكلمتين تحت جذرين لغويّين مختفين قد ساهم في مساعدة الباحث عن الكلمة الذي يكون متردّدا إن كانت الكلمة قد حذف منها في الأصل حرف الواو أو الهاء. وهو بالإضافة إلى ذلك يذكر تحت المادتين التفسيرين " الهاءُ أقيس، والواو أعمّ" .

أمّا بالنسبة إلى الجوهريّ في **الصحاح** فقد أثبت كلمة "فم" تحت مدخلين معجميّين، هما فمّ وفوه، رغم أنه كان مدركا أن الأصل في الكلمة هو فوه. وقد عبّر عن ذلك في تعريفه للمادّة المعجميّة (ف وه) إذ يقول: " والفوهُ أصلُ قولنا فمٌ، لأنَّ الجمع أفواهٌ إلاّ أنهم استثقلوا اجتماع الهاءين في قولك: هذا فوهُهُ بالإضافة، فحذفوا منها الهاء فقالوا: هذا فوهُ وفو زيدٍ، ورأيت فا زيدٍ، ومررت بفي زيدٍ، وإذا أضفتَه إلى نفسك قلت: هذا فِيَّ، يستوي فيه حال الرفع والنصب والخفض، لأنَّ الواو تُقلَبُ ياءً فتُدْغَم. وقولهم: كَلَّمْتُهُ فاهُ إلى فِيٍّ، أي مُشافِهاً، ونُصب فوهُ على الحال. وإذا أفردوا لم تحتمل الواو التنوين فحذفوها وعوّضوا من الهاء ميماً فقالوا هذا فَمٌ وفَمان وفَمَوان، ولو كانت الميم عِوَضاً من الواو لما اجْتَمَعَتا ". أمّا في مادة "فمّ" فقد أكّد ما ذكره في المادّة السابقة بقوله " الفَمُ أصله فَوْهٌ، نقصتْ منه الهاء فلم تحتمل الواو الإعراب لسكونها، فعوِّضَ عنها الميم. فإذا صغَّرت أو جمعت رددته إلى أصله وقلت فُوَيْهٌ وأفْواهٌ، ولا يقال أفْماهٌ".

أمّا بالنسبة إلى **لسان العرب** فقد كان من القواميس الجامعة لما هو موجود في بقيّة القواميس لذلك كان يكرِّر الكلمات تحت جذور متعدّدة، ويمكن أن نرجع ذلك إلى ما رأيناه في ما يتعلّق بمصادر الجمع في **اللسان**، ذلك أنّه كان يجمع بين خمسة قواميس حاول ابن منظور التنسيق بينها، لذلك نلاحظ أنه أورد كلمة الشّفة تحت جذرين لغويّين هما "شفي" و"شفه"، متّبعا في ذلك **الصحاح** و**التهذيب**، أما بالنسبة إلى كلمة فم فهي من أبرز الكلمات الدّالة على اعتماد ابن منظور على ما ورد في بقيّة القواميس، وهو ما ساهم في تكرار الكلمة تحت أكثر من جذر، ذلك أنّ اتباعه للجوهريّ جعله يثبت كلمة " فم " تحت الجذر فم. ثم أعاد تفسيرها مرة ثانية بنفس الطريقة تحت الجذر فوه .

على أنّ تعدّد الجذور المُرتّبطة بنفس الكلمة في **لسان العرب** نتيجة اعتماده النقل عن القواميس التي سبقته، لم يكن مطردا، ذلك أنّ ابن منظور كان يثبت الكلمة تحت جذر واحد حتى وإن كانت القواميس التي اعتمدها قد أثبتت نفس الكلمة تحت جذور متعدّدة، ولعلّ أبرز دليل على ذلك ورود كلمة "دم" في مادّة "دمو" في **الصحاح** لكنّ ابن منظور رغم نقله لما أورده

الجوهريّ من أنّ "دم" أصلها "دمو" إذ يقول " الدَّمُ أصله دَمَوٌ، بالتحريك، وإنما قالوا دَمِيَ يَدْمَى لِحالِ الكسرة التي قبل الواو كما قالوا رَضِيَ يَرْضَى وهو من الرِّضوان "، إلا أنه لم يتبع طريقته بوضع (دم) مرة أخرى تحت الجذر اللغويّ "دمو" إنما اكتفى بوضع هذه الكلمة تحت الجذر اللغويّ دمي.

وإنّ هذا الخلاف حول أصل حرف العلّة إن كان واوا أو ياء امتدّ إلى الجذر الناقص والأجوف، لذلك نجد أنّ كلمة من قبيل التناوح قد وردت تحت الجذر (نوح) و(نحو) في الآن نفسه في **اللّسان** و**الصحّاح**.

ب – الإبدال

الإبدال على حد تعبير ابن الحاجب " جعل حرف مكان حرف غيره "[1] ويكون ذلك في مستوى الكلمة الواحدة من دون أيّ أثر لتغيّر في المعنى ومن بين الحروف التي عرفت الإبدال، الهمزة المبدلة من الهاء مثل كلمة (ماء) , أصلها (ماه) لذلك نلاحظ وجود اختلاف في الجذر الذي تنتمي إليه هذه الكلمة، فلئن اقتصر كلّ من الجوهريّ وابن منظور على إثباتها تحت الجذر (موه)، فقد أوردها الخليل والأزهريّ تحت المدخلين المعجميّين (ماء) و(موه)، وهو ما يمكن أن يساعد مستعمل القاموس على إيجاد الكلمة حتّى إن لم يكن مدركا لأصل الكلمة.

أمّا كلمة التوبيخ فقد وردت عند ابن منظور تحت الجذرين (أبخ) و(وبخ) في حين اكتفى الخليل والأزهريّ والجوهريّ بوضعها تحت الجذر (وبخ)، ذلك أنّ هنالك اتفاقا على أنّ الهمزة هي بدل من واو "وبخ" إذ يقول ابن منظور " أبخ: أَبَّخَه: لامه وعَذَله، لغة في وَبَّخَه؛ قال ابن سيده: حكاها ابن الأعرابي وأرى همزته إنما هي بدل من واو وبخه، على أنّ بدل الهمزة من الواو المفتوحة قليل كَوَناة وأناة، ووَحَدٍ وأحَدٍ ".

والجوهريّ في الصحاح يذكر الكلمتين الأصل والمبدل أحيانا دون الإشارة إلى التغيّرات التي طرأت عليهما وذلك من قبيل "الندهة" و"الندأة" و"أومأت" و"أوبأت" وقد وردت كلّ منهما في مدخل مستقلّ رغم أنّ كلّ زوج كلمة واحدة في الأصل.

ج – القلب المكاني

لئن كان الإبدال والحذف من الظواهر التعاملية الصوتيّة والصرفيّة، فإن القلب المكاني هو قلب لغوي، يشمل جميع حروف الهجاء، وليس من

---

1) الأستراباذي(رضي الدين)،**شرح الشافية**، ج3، ص 197.

الضروري أن يقع بين الأصوات المتقاربة في الحيّز والمخرج. أما القلب التصريفي، فإن " من أهمّ ظواهره قلب الواو والياء ألفا وقلب الواو ياء وقلب الياء واوا. وقلب كلّ من الواو والياء همزة "[1] . وقد أثبتنا القلب اللغوي المكاني في هذا القسم نظرا إلى ما له من دور كبير في تحديد جذور الكلمات في القواميس العربيّة.

إنّ من أسباب ورود الكلمات تحت أكثر من جذر لغويّ هو القلب المكانيّ في كلمات من قبيل "جذب" و"جبذ"، وقد ذكره ابن فارس في **الصاحبي في فقه اللّغة من سنن العرب** إذ يقول "ومن سنن العرب القلبُ. وذلك يَكون في الكلمة، ويكون في القِصَّة: فأمّا الكلمة – فقولهم: جَذَبَ وجبَذَ وبَكلَ. ولَبَكَ وهو كثير وقد صنّفه علماء اللّغة "[2].

ويتمثّل القلب المكانيّ في تبادل صوتين مكانهما من الكلمة فيحدث بذلك تأخير الأوّل وتقديم الثاني[3] وقد نتج عن ذلك أنّ يصبح للكلمة شكلان: شكل قبْل القلب نحو جذب، وشكل بعد القلب وهو جبذ، لكن البحث في كيفيّة تعامل مؤلّفي القواميس العربيّة مع هذه الظّاهرة يكشف اختلافا في مكان وضعها . فلئن أثبت ابن منظور جميع الكلمات قبل القلب وبعده، فإنّ بقية القواميس لم تتّبع هذه الطريقة في جميع الكلمات التي حدث لها القلب المكانيّ، من ذلك أنّ الأزهريّ في **التهذيب** اكتفى بإثبات الكلمة في شكلها الأصليّ قبل القلب وذلك في العديد من الكلمات من قبيل "يئس" و"عمق" و"جذب"، التي نجدها في الجذور (ي ئـــ س) و(ع م ق) و(ج ذ ب) على أنّ ذلك لا يعني أنّه لم يكن مدركا لوجود ظاهرة القلب كما لا يعني أنه لم يثبت مقلوبات تلك الكلمات، ذلك أنّ الأزهريّ عوض أن يخصّص مداخل لكلمات (أيس) و(معق) و(جبذ)، فإنه اكتفى بإيرادها تحت الجذور الأصليّة أي (ي ئـــ س) و(ع م ق) و(ج ذ ب)، فهو يورد تحت الجذر جذب : " الْجَذْبُ: مدُّك الشيء. والجبذ: لغة تميم".

وإن ظاهرة إثبات الكلمتين قبل القلب وبعده في جذر واحد نجدها عند الخليل بن أحمد لكنّ الأمر مختلف بالنسبة إليه في بعض المداخل المعجميّة، باعتبار أنّه لم يثبت الكلمة قبل القلب إنّما أوردها بعده، وكان من نتائج ذلك أنّ الباحث عن كلمة " يئس " لا يمكن أن يظفر بها تحت الجذر اللغويّ (ي ئ س) إنّما يجدها مثبتة تحت الجذر اللغويّ (أ يس)، كما أنّ الخليل لم يذكر أنّ "أيس" مقلوبة عن "يئس".

---

1) عبد الواحد (عبد الحميد)، **الكلمة في التراث اللسانيّ العربي**،ص 170.
2) ابن فارس(أحمد)، **الصاحبي في فقه اللغة** ص 172.
3) البكوش(الطيب)، **التصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث**، ص 73.

ومن ناحية ثانية نلاحظ أنّ من القواميس من تعامل مع الكلمة على أنّها كلمتان، فوضعها تحت جذرين مختلفين، وفي كلا الموضعين أعاد الشرح والتفسير كأن الكلمة بعد حصول التغيّرات الصوتيّة تحولت إلى كلمتين مختلفتين من أصلين مختلفين، وذلك من قبيل كلمتي "لبك" و"بكل"، فقد أوردهما كلّ من الخليل والجوهريّ والأزهريّ تحت جذرين مختلفين وهما (لبك) و(بكل) بدلالة جامعة وهي الخلط لكن دون الإشارة إلى العلاقة التي تربطهما والمتمثّلة في القلب المكانيّ، ومن الأمثلة الدالة على ذلك أيضا كلمتا (لقم) و(لمق) وهما جذران تعامل معهما الجوهريّ في الصحاح على أنّهما كلمتان مختلفتان رغم الدّلالة المشتركة التي تجمع بينهما، بخلاف الخليل والأزهريّ وابن منظور الذين تحدثوا عن وجود ظاهرة القلب.

ومن الأمثلة الدالّة على الاختلاف في مكان ورود الكلمات كلمة "المعق" التي أدرجها الأزهريّ تحت جذر (ع م ق)، وأبرز العلاقة الدّلاليّة الرابطة بين المعق والعمق لكن دون الإشارة إلى وجود القلب.

د – الوقف

الوقف بتعبير ابن الحاجب هو " قطع الكلمة عمّا بعدها " [1] وقد لفت انتباهنا أثناء دراستنا لكيفية تعامل مؤلّفي القواميس العربيّة مع الكلمات التي حدثت لها تغيرات مذهب تميّز به ابن دريد في **الجمهرة** في رؤيته للأصول اللغوية، ذلك أنه يعتبر هاء السكت الواردة في الكلمات المنتهية بتاء التأنيث أصلا في البناء، وذلك من قبيل كلمة "البنة" بمعنى الرائحة الطيبة التي أوردها في مادة (ب ن هـ) و"الحبّة" التي أدرجها في تقليبات مادة (ب ح هـ) ومكة التي نجدها في (م ك ه). لقد تعمّد ابن دريد إدخال هاء التأنيث في الحروف الأصول للكلمة، ويظهر ذلك من خلال قوله في باب الرباعيّ " القربة: معروفة وليس لها مذكر ولذلك أدخلناها في الرباعيّ مع هاء التأنيث"، فابن دريد لا يعدّ الهاء من أصول الكلمة إلا إذا لم يكن لها مذكر من لفظها لأنّها كالحرف اللازم في الكلمة، فالتاء في البكرة –وهي الفتيّ من الإبل– ليست لازمة لها، لأنه يقال للمذكر " بكر" فلذلك ذكرها ابن دريد في مادة (ب ك ر).

---

1 الأستراباذي (رضي الدين)، **شرح الشافية**، ج 2، ص 271.

2-1 الاختلاف حول مكان ورود الكلمات المعرَّبة والأعجميّة في القواميس التراثيّة

لقد اختلفت المواقف من الكلمات الأعجميّة التي دخلت إلى اللغة العربيّة، وقد صاحب هذا الاختلاف اختلاف آخر حول مكان ورودها في القواميس العربيّة، ومن ناحية ثانية فإنّ الكثير من الكلمات الأعجميّة التي دخلت إلى اللغة العربيّة كان لها العديد من الرسوم الإملائية نتيجة اختلاف الاستعمال. ومن هذه الكلمات يمكن أن نذكر كلمة "القازوزة" التي استعملت بصيغ مختلفة من قبيل "قاقزة" و"قاقوزة"، لذلك فإن **لسان العرب** أوردها تحت جذرين مختلفين هما "ققز" و"قزز"، لإثبات الكلمتين رغم أنهما كلمة واحدة في الأصل.

وإن هذا الاختلاف لا يرجع فقط إلى الطرق المختلفة في استعمال هذه الكلمات الأعجميّة وإنّما يرجع كذلك إلى وجهات النظر المختلفة من كيفيّة التعامل معها، ذلك أن مؤلّفي القواميس العربيّة لم تكن لهم نفس وجهة النظر في التعامل مع هذا النوع من الكلمات، وإنّ من أكثر المواقف وضوحا ما نلاحظه في **تاج العروس** للزبيدي الذي صرّح في أكثر من موضع من قاموسه، بأنّه لا يجوز الاشتقاق من هذه الكلمات.

ومن الأمثلة الدالة على موقف الزبيديّ ومنهجه في ترتيب الكلمات الأعجميّة ما نجده في تعريفه لكلمة "منجنيق" في **التاج** إذ يقول " وقد اختلفوا في وزن هذا اللفظ على أقوال للفرّاء والمازني وأبي عبيد والتوزي، وهل الميم هي الأصليّة أو النون أو غير ذلك، واستدلّوا بجنقونا، وبعدم زيادة الميم في مثله إلى غير ذلك ممّا لا طائل تحته والصواب عندي أن حروفه كلها أصلية، لأنه عجمي لا سبيل فيه إلى دعوى الاشتقاق، ولا مرجح في ادعاء زيادة بعض الحروف دون بعض، ولا داعي لذلك، فالصواب إذن أن يذكر في فصل الميم، كما هو ظاهر، والله أعلم ".

على أنّ تعريف الزبيديّ لكلمة منجنيق قد ورد تحت المدخل المعجمي جنق، مما يجعل الباحث يعتقد أنه يعامله معاملة الكلمات العربيّة المشتقة بإرجاعها إلى حروفها الأصول، في حين أن الواقع غير ذلك، فالزبيديّ كان يثبت هذه الكلمات الأعجميّة بإرجاعها إلى جذر محدّد ليمرِّر نقده لمن وضع الكلمة تحت ذلك الجذر اللغوي. لذلك نلاحظ أنه يحيل إلى المكان الذي يجب أن يرد فيه في القاموس بقوله " فالصواب إذن أن يُذكر في فصل الميم "، ونتيجة لذلك نلاحظ أنه أثبت كلمة "منجنيق" في مكان آخر من القاموس وتحديدا تحت المدخل المعجمي

"مجنق" . ومن الدلائل أيضا على هذا المنهج الذي يعتمد في بعض جوانبه على الإحالة أنه أورد كلمة تبوذك تحت الجذر اللغوي (ب ذ ك) ثم قال في شرحها " تبوذك" يأتي ذكره في الفصل الذي بعده أعني فصل التاء مع الكاف، فإن حروفه كلّها أصلية ".

أمّا بالنسبة إلى ابن منظور في **لسان العرب**، فهو لم يصرِّح بموقف واضح ودقيق من الكلمات الأعجميّة ومكان ورودها بل إنه كان ينقل المواقف المختلفة لمؤلّفي القواميس الذين اعتمد عليهم في جمع المادة المعجميّة لقاموسه، ممّا جعله يورد الكلمات الأعجميّة تحت أكثر من جذر مثلما يتضح في "استبرق" التي أوردها تحت "برق" و"سرق" و"استبرق".

أمّا الجوهريّ في **الصحاح** فقد كان لموقفه من الكلمات المعرّبة دور في طريقة ترتيب الكلمات الأعجميّة في قاموسه فقد أورد في تعريفه للتعريب ما يلي "وتعريب الاسم الأعجميِّ: أن تتفوَّه به العربُ على مِنهاجها" لذلك فإننا نلاحظ أنه اختلف عن بقيّة مؤلّفي القواميس في إيراده كلمة "السندس" تحت الجذر اللغوي "سدس"، ومن جهة أخرى فإن الكلمات الأعجميّة من قبيل "منجنيق" و"قازوزة" و"إبريق" قد أوردها تحت جملة من الجذور اللغوية، على أنه لم يلتزم بهذا المنهج في كامل **الصحاح**، ذلك أنه وضع كلمة "إستبرق" بين "أست" و"أسد" أي أنه لم يرجعها إلى جذر محدّد ولم يعتبر مثل غيره من مؤلّفي القواميس أنها ترجع إلى "برق" أو "سرق" وفي ذلك دلالة على أنّه لم يكن متّبعا لمنهج واحد في قاموسه .

وهكذا ترتَّب على تباين صور الاستعمال اللغوي للكلمات المعرَّبة من ناحية وتباين موقف أصحاب القواميس من المعرَّب من ناحية أخرى ورود كلمات كثيرة تحت جذور لغويّة متعدِّدة في القاموس الواحد فضلاً عن القواميس المتعددة.

3-1 جذور الكلمات التي لا يتّفق عليها المعجميّون المحدثون

إن تحديد الجذور لم يعد يثير الكثير من الإشكاليات في القواميس العربيّة الحديثة ويرجع ذلك إلى توحيد المناهج وإلى محاولة التزام طريقة ومنهج دقيقين في ترتيب المداخل المعجميّة، هذا بالإضافة إلى تطوّر الدراسات الصوتيّة الصرفيّة في العصر الحديث، ذلك أن التطوّر في العلوم اللسانية والمعجميّة وتوفّر الإمكانيات مقارنة بالقدامى جعل القواميس الحديثة لا تضع كلمة واحدة تحت جذرين مختلفين بتكرار نفس المعلومات في الموضعين وكأنّهما كلمتان مختلفتان، وإن ما تمّ تكراره من كلمات كان متعمّدا وذلك باعتماد نظام الإحالة ومن ذلك ما اعتمده **المعجم الوسيط** في ترتيبه للملحق بالرباعيّ من الأوزان فقد ورد في مقدّمة هذا

القاموس" وأما ما ألحق بالرباعيّ من أوزان فقد ذُكر منها ما رأت اللجنة إثباته مع الإحالة عليه في موضعه من الترتيب الحرفي للمواد : ف "كوثر" مثلا تذكر في (كثر) موضّحا معناها وفي (كوثر) محالة على مادة (كثر)، و"غيلم" في مادة (غلم) وتذكر أيضا في (غيلم) محالة على (غلم)، وهكذا" [1].

على أن مؤلّفي **المعجم الوسيط** "لم يتقيّدوا بمبدأ ذكر الصيغة في موضعها من الترتيب غير معرّاة من حرف الزيادة مع الإحالة على الجذر الثلاثيّ الذي فسِّرت فيه، بل وزّعوا الصيغتين في أحيان كثيرة على الجذور المجرّدة وعلى الأصول المزيدة ففسِّرتا كما اتفق حيث أراد المؤلّفون. فقد أثبتوا " الزوبعة " تحت زبع والقوبع تحت قبع والكوهد تحت كهد ...وهذا كلّه موافق لما اختطّه المؤلّفون لأنفسهم من إثبات " فوعل " و" فيعل " تحت جذورهما الثلاثيّة في متن الكتاب، إلاّ أنهم قد أثبتوا وفسّروا أيضا الجوشن مستقلا عن جشن والحوشب مستقلا عن حشب ..والملاحظ أن ليس لأي من الأمثلة السابقة ذكر في موضع ثان من الكتاب للإحالة "[2] .

وقد استخدم مؤلّفو **المعجم الوسيط** نظام الإحالة عندما تحتمل الكلمة أكثر من جذر عربيّ مثال ذلك(الذرية) النسل (وأصلها ذريئة فخففت الهمزة) (ج) ذراري (وانظر ذرر).

لكننا نلاحظ في مقابل ذلك وجود كلمات عربيّة لا يحسم حتى المعجميّون في جذرها الحقيقي فكلمة (ميناء) مثلا يدرجها **المعجم الوسيط** لمجمع اللغة العربيّة تحت الجذر (م ن أ) ويدرجها **قاموس هانز واهر** تحت (مين)[3]، لذلك أكّد أحمد مختار عمر في **مقدمة معجم اللغة العربيّة المعاصرة** على أنه عندما يشتبه في أصل المدخل يتمّ وضع المدخل "ميناء" في ترتيبه الألفبائيّ ثم يحيل إلى موضعه الأصلي تحت الجذر (و ن ي).

أمّا بالنسبة إلى الكلمات الأعجميّة، فهي كلمات لا يمكن إرجاعها إلى جذر محدّد لأنها ليست كلمات عربيّة، لذلك فإن مؤلّفي القواميس الحديثة كانوا غالبا ما يرتّبون الكلمة الأعجميّة ترتيبا ألفبائيا وفق النطق، ذلك أن **المعجم الوسيط** يثبت كلمة " دبلوم " مثلا بين مدخلي " الدوبل " و"الدبن " أما كلمة "إبليز" فقد أوردها بين " أبل " و"إبليس " ثم أوردها مرة ثانية بين " البلوز " و"أبلس " مع الإحالة إلى باب الهمزة .

---

1) مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، ص15 .

2) ابن مراد (إبراهيم)، "مشاكل الترتيب المنهجية في المعجم العام العربي الحديث : تطبيق على **المعجم الوسيط**، ص ص 19-20.

3) Weher (Hans), **A Dictionary of Modern Written Arabic,** p936.

وعلى هذا الأساس فإن ما فعله يمكن أن يساعد المستعمل الذي قد يظنّ أن أصل الكلمة هو "أبلز"، كما يمكن أن تساعد المستعمل الذي يذهب به الظن إلى أنها تعود إلى "بلز".

على أنّ **المعجم الوسيط** لم يُحدّد أهمّ معالم هذا المنهج المتّبع في ترتيب المداخل الأعجميّة في المقدّمة وهو ما حاول **معجم اللغة العربيّة المعاصرة** لأحمد مختار عمر تجاوزه ذلك النقص بتحديد المنهج الذي اتبعه في ترتيب الكلمات الأعجميّة في المقدّمة إذ يقول: " استخدمنا نظام الإحالة بالنسبة للكلمات المعرّبة والأعجميّة التي قد يظن اشتمالها على بعض الأحرف الزائدة، فتوضع كلمة "استبرق" في الجذر "ب ر ق"، ويحال إلى "استبرق"، وهكذا".

2- نظام الأبنية

لم يقتصر أثر علم الصرف في ترتيب المداخل المعجميّة في القواميس العربيّة القديمة على مجرّد تحديد جذور الكلمات إنما تجاوزه إلى تحديد أنواعها من ثنائية وثلاثية ورباعيّة وخماسيّة، ومن ذلك ما نجده في كتاب **العين** أو في **الجمهرة** أو كذلك في **مقاييس** ابن فارس من اعتماد على الأبنية في ترتيب الموادّ المعجميّة .

لقد جاء تقسيم الأبنية على النحو التالي: يقسم القاموس إلى الحروف، ثم يقسّم الحرف الذي يعقد عليه الباب إلى ثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي، والبناء يقسم بحسب الأحرف التي تتألف مع الحرف الذي عقد عليه الباب. وقد كان الخليل يهدف في بناء معجمه إلى حصر موادّ اللغة، فقاده ذلك إلى النظر في كلمات العربيّة، أقلّ ما تكون عليه من الحروف، وأكثر ما تكون عليه، فتبيّن له أنها محصورة بين الثنائيّ والخماسيّ، ففكرة الحصر والإحصاء هي التي قادت الخليل إلى اتّخاذ هذا الأساس مع الأساس التقليبي، لأنهما السبيلُ إلى حصر المادة المعجميّة واستقصائها.

فقد رتّب الخليل المداخل المعجميّة باعتبار أصولها وقد جاءت الأبنية التي اعتمدها على النحو التالي:

1- الثنائيّ الصحيح، وهو كل ما جاء على حرفين صحيحين لا علّة فيهما، وقد يكون الثنائيّ الصحيح، عند الخليل ذلك الذي يشدّد ثانيه من قبيل "شدّ" فيتكرر فيه الحرف الأخير، أو ذلك الذي يتكرر أوله وآخره نحو كعك ولعل، أو ما تكرر فيه أوله وثانيه نحو "زلزل" .

2- الثلاثيّ الصحيح وهو ما اجتمع فيه ثلاثة أحرف صحيحة على أن تكون من أصول الكلمة.

3- الثلاثيّ المعتل وهو كلّ ثلاثي يحتوي على حرف من حروف العلة فيكون مثالا أو أجوف أو ناقصا.

4- الثلاثيّ اللفيف وهو كلّ ثلاثي يجتمع فيه حرفا علة سواء كان مقرونا أو مفروقا.

5- الرباعيّ الصحيح، وهو ما كانت حروفه الأربعة صحيحة.

6- الرباعيّ المعتلّ: وهو ما اجتمعت فيه أربعة أحرف من ضمنها حرف علّة.

7- الخماسيّ الصحيح وهو ما اشتمل على خمسة أحرف صحيحة.

8- الخماسيّ المعتلّ، وهو ما جاء على خمسة أحرف وفيه حرف علّة.

وقد كان لهذه الطريقة التي اعتمدها الخليل في تقسيم الأبنية أثر واضح على طريقة البحث عن الكلمات في كتاب العين ذلك أنّ الباحث عن كلمة ما يجب عليه أن يعرف إن كانت الكلمة المراد البحث عنها تنتمي إلى الثنائيّ أو الثلاثيّ أو الرباعيّ أو الخماسيّ .

أما بالنسبة إلى ابن دريد في **الجمهرة** فقد رتّب المواد المعجميّة بدوره على أساس الأبنية، وقد انقسمت الأبنية بالنسبة إليه إلى أحد عشر بابا هي :

1- الثنائيّ الصحيح ولا يكون حرفان البتة إلا والثاني ثقيل حتى يصير ثلاثة أحرف:اللفظ ثنائي والمعنى ثلاثي. وإنما سُمي ثنائيا للفظه وصورته، فإذا صرت إلى المعنى والحقيقة كان الحرف الأول أحد الحروف المعجمة والثاني حرفين مثلين أحدهما مدغم في الآخر "[1]

2- الثنائيّ الملحق ببناء الرباعيّ المكرّر، نحو: زلزل ودمدم وبكبك.

3- الثنائيّ المعتل ويعني به ما جاء فيه حرف واحد صحيح، ومعه حرفان من حروف العلة الواو والياء وكذلك الهمزة، لأنها من حروف العلة عنده،

4- الثلاثيّ الصحيح وما تشعب منه. ويشكّل هذا الباب القسم الأكبر من المعجم

5- الثلاثيّ يجتمع فيه حرفان مثلان في موضع الفاء والعين، أو العين واللام، أو الفاء واللام، نحو: الخبب والجرج والقلق.

6- الثلاثيّ الذي عين الفعل منه أحد حروف اللين، نحو: ثاب. ويدخل في إطاره أيضا ما هو مهموز من قبيل خبأ وأبد.

---

1) ابن دريد (أبو بكر)، **الجمهرة**، ج1 ص13.

7- عقد ابن دريد للمهموز في الثلاثيّ بابا بعنوان: باب النوادر في الهمز أتى فيه على الألفاظ الثلاثيّة التي في أصولها همزة في الفاء مثل: أنَتَ الرجلُ، وهو أشدّ من الأنين، أو في العين، مثل: أذأرتَ الرجُل بصاحبه إذآرا؛ أي: حرشتَه وأولعتَه به، أو في اللام، مثل: أرجأت الأمر.

8- الرباعيّ الصحيح، وهو ما صحّت أحرفه في الرباعيّ.

9- الرباعيّ المعتلّ. أورد في أبواب الرباعيّ المعتلّ ما فيه حرفان مثلان في آخره،نحو: دردق وقردد.

10- الخماسيّ، وما لحقه من حروف زائدة.

11- أبواب أخرى متفرّقة في اللغة، يمكن إدراج بعضها في وزن ما أو في موضوع ما، أو في ظاهرة لغويّة ما ويمكن أن نميز فيها بين أبواب اللفيف وأبواب النوادر.

- أبواب اللفيف وهي أبواب قصيرة يلتفّ بعضها على بعض -كما يقول ابن دريد- [1] وهي أبواب مختلفة مبنية على الأوزان، فمنها الثلاثيّ المزيد، ومنها الرباعيّ المزيد، ومنها الخماسيّ المزيد، وهي تشتمل أيضا على أبواب لبعض الموضوعات، كالاتباع والاستعارات والمذكّر والمؤنث[2].

- أبواب النوادر وهي خليط من أبواب الموضوعات، كالمعرب واللغات، والمصادر، والجموع، وما يوصف به السهام، وما توصف به الخيل، وأسماء الأيّام والشهور في الجاهليّة، ونحو ذلك.

ولا يدخل البابان الأخيران أي اللفيف والنوادر في النظام المعجميّ القائم على ترتيب الألفاظ، لأن مكانهما قواميس المعاني والموضوعات.

لقد أخضع ابن دريد ترتيب كل بناء من أبنيته الثنائيّة والثلاثيّة والرباعيّة إلى الترتيب الألفبائي مع التزامه نظام التقليبات. لذلك يمكن القول إنّ الاختلاف عن كتاب العين يمكن استجلاؤه من الفكرتين التاليتين:

* اختياره النظام الألفبائي بدلا عن النظام الصوتي.

* جعله الأبنية أساس منهجه وترتيبه، وفي كل بناء يتكرّر الترتيب الألفبائي من أوّله إلى آخره. أما الخليل بن أحمد فكانت الركيزة الأساسية في ترتيب المداخل المعجميّة في **كتاب العين** هي النظام الصوتي للحروف، ثم إنّه أخضع الموادّ الموضوعة في كل حرف من الحروف إلى الترتيب وفق الأبنية، فهو يذكر في حرف العين جميع الأبنية الثنائيّة والثلاثيّة والرباعيّة

---

1 ابن دريد (أبو بكر)، **الجمهرة**، ج 3 ص1227.
2 المرجع نفسه، ج1 ص ص 17-18.

والخماسيّة، ثم يكرّر ذلك في كلّ حرف. وهذا يعني أن ترتيب الحروف هو الترتيب الداخلي عند ابن دريد، وهو الترتيب الخارجي عند الخليل. ولهذا فإن الأبنية تتكرّر عند الخليل، ولا تتكرّر عند ابن دريد.

لقد نجح ابن دريد في اتخاذ النظام الألفبائي أصلا في ترتيب مادّته غير أنّه جعل الأسبقية للأبنية مما أرغمه على تناول كثير من الألفاظ في غير موضعها، ولعلّ هذا ما جعل ابن جنيّ يصدر الحكم التالي في حقّ **الجمهرة** بقوله :" وأمّا كتاب **الجمهرة** ففيه أيضا من اضطراب التصنيف وفساد التصريف مماّ أعذرُ واضعَه فيه لبعده عن معرفة هذا الأمر (يعني التصريف) ولما كتبته وقعت في متونه وحواشيها جميعا من التنبيه على هذه المواضع ما استحييت من كثرته ثم إنه لمّا طال عليّ أومأت إلى بعض وضربت البتة عن بعضه [1].

وفي الواقع فإنّ الباحث في كتاب **الجمهرة** يلاحظ بوضوح أن ابن دريد لم يتمكّن من الالتزام بالمفاهيم التي حدّدها للثنائي والثلاثيّ والرباعيّ وللخماسي وللأبواب التي تنضوي تحتها. ويمكن أن نذكر على سبيل المثال أنه أورد كلمة الفوهة في باب الثنائيّ المعتلّ إذ يقول: " فوهة النهر: الموضع الذي يخرج منه ماؤه. وكذلك فوهة الوادي ... وأفواه الطيب واحدها فوه "[2].

و"فوهة" و"فوه" و"أفواه" ليست من هذه المادّة، فهي من (ف وهـ) ومكانها باب الثلاثيّ المعتل، وفق منهج ابن دريد وليس الثنائيّ المعتلّ.

ومن الأبواب التي لاحظنا بعض الاضطراب في ترتيب المواد المندرجة ضمنها باب الثنائيّ الملحق بالرباعيّ[3] وهو ما يطلق عليه جمهور اللغويين الرباعيّ المكرر أو المضاعف، نحو "زلزل" و"دمدم" ووزنه عندهم (علل)[4].وقد اضطربت الأصول لديه في تقليبات بعض المواد في هذا الباب، إذ نجده يثبت كلمات ثلاثيّة الأصول في مواد رباعية، كقوله في مادة (ع ب ع ب) معكوس (ب ع ب ع): وعباب كل شيء أوله. وجاء بنو فلان يعبّ عبابهم؛ أي: جاءوا بكثرتهم [5]. في حين أن كلمة العباب هي كلمة ثلاثية ذلك أن أصلها (ع ب ب) ومكانها وفق منهج ابن دريد باب من الثلاثيّ يجتمع فيه حرفان مثلان في موضع

---

1) ابن جني، (أبو الفتح عثمان)، **الخصائص**، ج3 ص 288.
2) ابن دريد (أبو بكر)،**الجمهرة**، ج1 ص238.
3) المرجع نفسه، ج1 ص- ص 173-225.
4) سيبويه (أبو بشر)، **الكتاب**،ج4 ص 294.
5) ابن دريد (أبو بكر)،**الجمهرة**، ج1 ص176.

الفاء والعين، أو العين واللام، أو الفاء واللام [1] وهو من الثنائيّ على منهج الخليل في العين.

وعلى هذا الأساس فإنّنا نلاحظ أن ترتيب المواد اللغويّة اعتمادا على الأبنية أوقع مؤلّفي القواميس العربيّة التي تعتمد هذا النظام في العديد من الأخطاء، ويمكن القول إن ابن دريد لم ينجح في الهدف الذي كان يسعى إليه والذي ذكره في مقدمة **الجمهرة** والمتمثّل في تجاوز الصعوبات الموجودة في كتاب العين[2]. فلئن تمكّن من تجاوز الترتيب حسب مخارج الحروف إلاّ أنّ ترتيبه للمواد المعجميّة وفقا للأبنية واعتمادا على نظام التقليبات زال من تشعّب كتابا وصعوبة الوصول إلى الكلمة المراد شرحها.

إذن نلاحظ أنّ للأبنية تأثيرا واضحا في منهج ترتيب المداخل المعجميّة في القواميس العربيّة، وأنّ مؤلّفي هذه القواميس لم ينجوا في بلوغ الهدف الرئيسي من وراء هذا الترتيب والمتمثّل في تبسيط إدراج المواد المعجميّة فيها، ليسهل على المستعمل الوصول إليها.

3- ترتيب المشتقّات

لم يقتصر تأثير علم الصرف على منهج ترتيب المداخل المعجميّة الرئيسية، أي على البناء الخارجيّ للقاموس إنّما تجاوزه إلى الترتيب الداخليّ للمداخل الفرعيّة المندرجة ضمن المدخل الأصلي، على أنّ أثر علم الصرف في ترتيب هذه المداخل لم يكن بنفس أهميّة أثره في المداخل الأصلية أو في البناء الخارجي للقاموس.

يقوم الترتيب الخارجي للمداخل المعجميّة على عدة مناهج حسب رؤية مؤلّف القاموس، إذ نجد الترتيب الصوتي والترتيب الألفبائي والترتيب المعتمد على نظام القوافي، وترتيب الأبنية، كأنّ اللاحق يحاول تجاوز السابق، ذلك أن مؤلّفي القواميس العربيّة كانوا يولون أهمية كبرى للترتيب الخارجيّ للمواد المعجميّة، وحاولوا تقديم نظريّات جديدة تمكّنهم من تجاوز القواميس السابقة، وقد ساهم ذلك في ثراء هذه الأنواع من الترتيب .

أمّا إذا نظرنا في الترتيب الداخلي للمداخل المعجميّة، فإننا سنلاحظ أنّه لم يكن يحكمها نفس الانتظام الذي لاحظناه في الترتيب الخارجي، وهو ما جعل المداخل الفرعيّة مندرجة في إطار المداخل الأصليّة على غير منهج دقيق وواضح، بل إنّنا نلاحظ أنّ المواد الفرعيّة يكثر فيها التكرار،

---

1 **المرجع نفسه**، ج2 ص 999.
2 المرجع نفسه،ج1 ص3.

ذلك أنّ نفس المادة الفرعية أو نفس المشتق يعاد ذكره بنفس الشرح في إطار نفس المدخل، وإن الأمثلة على ذلك كثيرة لا يمكن إحصاؤها .

لقد ساهم هذا الوضع في عدم قدرة القواميس العربيّة التراثية على اعتماد منهج دقيق يحكم المداخل الفرعية، وهو ما ساهم في جعل الباحث عن كلمة ما مضطرّا إلى قراءة كلّ ما يقع تحت المادّة الأصليّة، ليتمكن بذلك من التوصّل إلى الكلمة المراد شرحها.

على أنّ ذلك لا يعني غياب الترتيب الداخلي في كل القواميس العربيّة، ذلك أننا نلاحظ أولا أن من القواميس التراثية من اعتمد نظاما محدّدا في ترتيب المشتقات ونخصّ بالذكر ابن سيده في **المحكم** وكذلك الفيروزآبادي في **القاموس المحيط**، كما أنّ القواميس الحديثة قد تفطّنت إلى ضرورة العناية بترتيب المشتقات ترتيبا دقيقا مثل **المعجم الوسيط**.

3 -1 -ترتيب المشتقات في المحكم وفي القاموس المحيط

لقد كان **المحكم** لابن سيده من القواميس التي تميّزت عن غيرها من القواميس العربيّة القديمة بتخصيص حيِّز من المقدمة للبحث في الترتيب الداخلي للمداخل الفرعية بل إنه افتتحها بقوله "إن كتابنا هذا مهذّب الفصول، مرتّب الفروع بعد الأصول "[1]، فقد كانت مقدّمة هذا القاموس دليلا واضحا على ذلك الوعي المنهجي الكبير لدى ابن سيده بضرورة ترتيب المداخل الفرعية المنضوية تحت المداخل الرئيسيّة، ذلك أنّه افتتح قاموسه بمقدمة طويلة شرح فيها منهجه، ويظهر من خلالها أنه يراعي في ترتيب الموادّ الفرعية تقديم المفرد على الجمع وجمع القلّة على الكثرة والمجرّد على المزيد، لذلك كان ينتقد من يقدّم الجمع على الواحد[2]. على أنّ البحث في متن هذا القاموس يكشف لنا أنه لم يطبّق ما أورده في المقدّمة ولم تكن الموادّ الفرعية مرتَّبة بل إنها لم تختلف كثيرا عمّا كان موجودا في القواميس التي سبقته، إذ نلاحظ أنه يقدِّم أحيانا الفعل المجرّد على المزيد والمفرد على الجمع، وأحيانا نجد العكس تماما، وبالإضافة إلى ذلك فإنه كثيرا ما يبدأ بشرح فعل محدّد ثم ينتقل بعد ذلك إلى الأسماء ليعود من جديد إلى الأفعال، ومن الأمثلة الدالّة على ذلك المداخل الفرعية الواردة في تعريفه للمدخل المعجمي "جمع" فهو يبدأ بالفعل الثلاثيّ المجرّد(جَمَع) ثم ينتقل إلى فعلين مزيدين (تجمّع واستجمع) ثم إلى الأسماء

---

1) ابن سيده (علي بن إسماعيل)، **المحكم والمحيط الأعظم**، ج1،ص7.
2) **المرجع نفسه**، ج1،ص ص 7-9.

المشتقة من هذا الفعل (متجمّع ومجمع وجماع...)، ليعود من جديد إلى الفعل الثلاثيّ المجرّد ثم إلى المزيد وبعض الأسماء، وكأنّنا به يشرح أكثر من مدخل معجمي وليس مدخلا معجميا واحدا، وبالإضافة إلى ذلك فإننا نلاحظ أنّه ذكر الفعل المزيد "استجمع" مرتين، مرة أولى في بداية المادة ثم مرة ثانية في آخر المادّة وأسند لكل منهما معنى خاصا مختلفا عن الأوّل.

ولئن كان **المحكم** من القواميس المتميّزة على المستوى النظري فإن **القاموس المحيط** للفيروزآبادي كان بخلاف ذلك، فهو لم يتمكّن من تحديد مقدمة نظريّة دقيقة تبرز المنهج المتّبع في ترتيب المداخل الفرعيّة. على أنّه في مقابل ذلك كان على مستوى التطبيق أكثر تنظيما من **المحكم** لابن سيده.

إنّ أهمّ ما يلفت انتباهنا من خلال النظر في ترتيب المداخل الفرعيّة في القاموس المحيط أنه لم يكن مثل غيره من القواميس العربيّة التي تذكر الصيغة في بداية التعريف ثم تعود إلى ذكرها مرّة أخرى في آخر المادّة أو في وسطها سواء أسندت إليها معنى جديدا أو كررتها مثلما هي دون أيّة إضافة تُذكر. ذلك أن الفيروزآبادي تميّز في أغلب المداخل المعجميّة الفرعية بأنه كان يستقصي الصيغة ويذكر جميع المعاني المسندة إليها، فإذا كانت الصيغة فعلا فهو يذكر الماضي والمضارع والمصدر مثلما يتّضح في مستهلّ مادة "وضع" (وضَعَهُ، يَضَعُهُ، بفتح ضادِهِما، وَضْعاً ومَوْضِعاً، ويُفْتَحُ ضادُهُ، ومَوْضوعاً)، أما إذا كانت الصيغة اسما فهو يذكر جمعها (الجمعُ، كالمَنْع: تأليفُ المُتَفَرِّق ج: جُموعٌ) وهو بالإضافة إلى ذلك لا ينتقل إلى الصيغة الجديدة إلا بعد استيفاء المعاني الواردة في الصيغة الأولى فلا يعود إليها مرّة ثانية، في أغلب المداخل المعجميّة.

ويبدو أن الفيروزآبادي قد استفاد من تجربة ابن سيده في **المحكم**، فقد كان من المصادر التي اعتمدها في تأليف قاموسه، لذلك فإنه ولئن لم ينسج على منواله في طريقة تنظيمه للموادّ الفرعية فإنه استفاد من مقدمته النظرية.

على أن هذا الانتظام الذي رأيناه في **القاموس المحيط** لا يعني أنّه كان انتظاما كاملا مطردا في كامل القاموس فهو لم يلتزم مثلا بالانطلاق بالفعل المجرّد للوصول إلى المزيد، وقد أشار إلى هذا أحمد ابن فارس الشدياق حين عقّب على القاموس المحيط بقوله " إن من أعظم الخلل، وأشهر الزلل، في كتب اللغة جميعا قديمها وحديثها خلط الأفعال الثلاثيّة بالأفعال الرباعيّة والخماسيّة والسداسية، وخلطه مشتقاتها، ... بيان ذلك

إذا أردت أن تبحث في " القاموس" مثلا عن أعرض عنه لزمك أن تقرأ كلّ ما ورد في مادة عرض من أولها إلى آخرها "[1] .

3-2- ترتيب المداخل الفرعيّة في القواميس الحديثة

لقد كان من أهمّ صور النقد الموجهة للقواميس العربيّة التراثية أنها لم تعن بترتيب الكلمات في كل مدخل ترتيبا دقيقا. لذلك كان مؤلّفو القواميس العربيّة الحديثة على وعي بهذا الإشكال المنهجي، وحاولوا تجاوز ذلك الاضطراب في ترتيب الموادّ الفرعية، فظهرت بعض الاجتهادات يمكن أن نذكر منها ما ورد في **المنجد في اللغة العربيّة المعاصرة**، وذلك بإخضاع المواد الفرعية فيه لقواعد دقيقة وتتمثّل في طبع الجذور الثلاثيّة أو الرباعيّة باللون الأحمر الغليظ، وطبع المواد الفرعيّة باللون الأحمر العاديّ وتقسيمها إلى فصائل مختلفة بحسب المعاني مرقمة بالأرقام الهندية.

على أنّ هنالك من أصحاب القواميس من اعتمد في ترتيب المفردات في كل مدخل على أصول صرفيّة ومعنويّة في نفس الوقت ومن ذلك ما نجده في **المعجم الوسيط**، حيث نصّ واضعوه في مقدمته على المنهج الذي نهجوه في ترتيب مواد القاموس، وإذا أردنا أن نلخّص هذا المنهج المتّبع في **المعجم الوسيط**، فإنّنا سنلاحظ أنه ينبني على أسس صرفيّة وأخرى دلالية، فعلى المستوى الصرفي نلاحظ أنهم قاموا بتقسيم الموادّ المعجميّة باعتماد منهج محدد تمثّل في :

ـ تقديم الأفعال على الأسماء .

ـ تقديم المجرّد على المزيد من الأفعال .

ـ تقديم الفعل اللازم على المتعدي .

ـ ترتيب الفعل الثلاثيّ المجرد بحسب الأبواب الصرفيّة الستة المعروفة .

ـ ترتيب الفعل المزيد بحسب الزيادة : الثلاثيّ المزيد بحرف فالمزيد بحرفين فالمزيد بثلاثة أحرف، ثم الرباعيّ المزيد بحرف.

ـ أما مصادر الأفعال والأسماء فهي ترتّب ألفبائيّا وقد تم إدراجها بعد الأفعال.

أمّا على المستوى الدلالي فإنهم قاموا بتقديم المعنى الحِسّيّ على المعنى العقلي، والمعنى الحقيقي على المعنى المجازيّ [2]. ومن هنا يمكن

---

1) الشدياق (أحمد ابن فارس)، **الجاسوس على القاموس**، ص 10.

2) مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، مقدمة الطبعة الأولى ص – ص 29-30.

القول إن مؤلّفي المعجم الوسيط كانوا مدركين لأهميّة الترتيب الداخلي للمداخل المعجميّة، لذلك حاولوا تحديد الأسس النظريَّة التي ينبني عليها هذا الترتيب منذ المقدمة لتكون بذلك عنصرا مساعدا للباحث في هذا القاموس، وحتى لا يُضطرّ الباحث عن كلمة مشتقّة إلى قراءة كلّ ما هو موجود في تعريف المادّة المعجميّة ليظفر بما يبحث عنه.

5- خاتمـــــة

يستنتج مما تقدَّم أن لعلم الصرف تأثيرا واضحا في منهج الترتيب الخارجي والداخلي للمداخل المعجميّة في القواميس العربيّة القديمة والحديثة، ذلك أنه ليس بإمكان مؤلّف القاموس أن يحدّد الجذر دون أن تكون له معرفة بعلوم الصرف وما تثيره من إشكاليّات، كما أن الانطلاق من علم الصرف يمكن أن يساعد مؤلّف القاموس على ترتيب المداخل الفرعية ترتيبا دقيقا يلتزم به في كامل القاموس، وهو ما يجعل البحث عن مشتقّ من المشتقّات في هذه القواميس أمرا يسيرا، وبالإضافة إلى ذلك فإنّ من أكثر الأسباب المؤديّة إلى الغموض في ترتيب المداخل المعجميّة في القواميس التراثية هو اعتمادها على نظام الأبنية الصرفيّة، ذلك أنها لم تكن أداة مساعدة للمستعمل بقدر كونها أداة جعلت المستعمل يجد صعوبة كبيرة في الوصول إلى الكلمات المراد شرحها. ولو كانت لمؤلّفي القواميس التراثية العربيّة رؤية مشتركة فيما يتعلّق بتصنيف الأبنية الصرفيّة لكان ترتيب المداخل المعجميّة واضحا لدى المستعملين.

على أن تأثير علم الصرف لا يقتصر على ترتيب المداخل المعجميّة في القواميس العربيّة، إنما هو يؤثر في جميع مراحل إنتاج القواميس التي تبدأ بجمع الموادّ المعجميّة – أي بالبحث عن الصيغ الصرفيّة المقبولة والمستعملة والصيغ الصرفيّة المهملة – لتصل إلى التعريف الذي يتضمّن جملة من المعلومات من ضمنها المعلومات الصرفيّة التي تمدّ مستعمل القاموس مع بداية البحث عن مفردة ما بطبيعة المدخل وبنائه أكان فعلا أم اسما أم مصدرا أم اسم فاعل أم اسم مفعول مع تعدّد مجال اشتغاله، وتكمن أهمّيتها في أنّها تسمح بتكوين فكرة أوليّة عن صيغة المدخل قبل الولوج إلى معانيه.

قائمة المصادر والمراجع

• ابن جني (أبو الفتح عثمان)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ط2، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د.ت).

• ابن دريد (أبو بكر)، **كتاب جمهرة اللغة**، ط.1،مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، 1345هـ.

• ابن سيده (علي بن إسماعيل)، **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت،2000.

• ابن فارس (أحمد): **الصاحبي فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، المكتبة السلفية، القاهرة 1910.

• ابن مراد (إبراهيم)، "مشاكل الترتيب المنهجية في المعجم العام العربي الحديث : تطبيق على " المعجم الوسيط". **مجلة المعجميّة عدد3**،جمعية المعجميّة العربيّة، تونس. 1987.

• ابن منظور (عبد الله محمد)، **لسان العرب**، دار الجيل ودار لسان العرب، بيروت 1988.

• الأزهريّ (أبو منصور محمد بن أحمد)، **تهذيب اللغة**، ط.1، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي– بيروت – 2001.

• الأستراباذي (رضي الدين)، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982.

• البكوش (الطيب)، **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، ط2.المطبعة العربيّة، تونس 1987.

• الجوهريّ (إسماعيل بن حماد)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة**، ط.4، دار العلم للملايين، بيروت 1990.

• الزبيديّ (مرتضى)، **تاج العروس من جواهر القاموس**،مطبعة حكومة الكويت، 1965–1969.

• سيبويه (أبو بشر)، **الكتاب**. تحقيق عبد السلام محمد هارون ط.2 الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة 1977.

• السيوطي (جلال الدين أبو الفضل)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**،ط. 3. مكتبة التراث، القاهرة (د.ت)

• الشدياق (أحمد بن **فارس**)، **الجاسوس** على **القاموس**، مطبعة الجوائب، القسطنطينية 1299هـ .

• الفراهيدي (الخليل بن أحمد)، **كتاب العين**، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، 2003.

• الفيروزآبادي (مجد الدين)، **القاموس المحيط والقابوس الوسيط لما ذهب من كلام العرب شماميط**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980.

• مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، ط.4، مكتبة الشروق الدولية، 2004.

• عبد الواحد (عبد الحميد)، **الكلمة في التراث اللساني العربي**، مكتبة علاء الدين، صفاقس 2004.

• (عمر) أحمد مختار، **معجم اللغة العربيّة المعاصرة**، نسخة الكترونية، 2004.

• Weher (Hans) **A Dictionary of Modern Written Arabic**, Edited by J. Milton Cowan .3éd. Spoken Language Services, Inc. New york 1976.